حملة التشهير فى أسبوع

إنها حقًا لمصيبةٌ قد حلَّت بهذا البلد، وهى مصيبة كبرى ولا شك. ولابد للناس من أن يفكروا فى مصدرها ويبحثوا من أين يأتيهم هذا الكرب، وإذا كانت الأمور ترد إلى وجه المصلحة فيها أو إلى صاحب هذه المصلحة فليس من شكٍ فى أن الفتنة العمياء المشتعلة الآن فى مصر فى الوقت الذى تسعى فيه مصر للخلاص من العبودية والرق تنبئ بأنَّ أحدًا لا يستفيد من هذه الكارثة أولًا وأخيرًا إلا الإنجليز.

قالت الوزارة سأطهر أداة الحكم من الفساد، وقال الناس لها افعلى بلا تردد ولا تهاون لتظهر براءة الأبرياء وينال الآثمون جزاءهم العادل.

لكنَّ بعض الصحف والمجلات خرجت من الكلام عن التطهير إلى دائرة أخرى هى حملة منظمة للتشهير، وبا ليت الأمر لم يتجاوز الأمور التى تعرض للتحقيق ويسأل عنها أصحابها، فهو قد تحول إلى الإفك وإخفاء الحقائق.

وأخيرًا رأى دولة رئيس الوزراء أن يبعث بكتابٍ دورى إلى أصحاب المعالى الوزراء ينبه إلى وجوب عدم الإدلاء ببيانات أو معلومات فى جميع المسائل التى يجوز عرضها على لجان التطهير.

كما أوضح دولته أنَّ هذه المسائل لا يمكن أخذها قضية مسلمة ما لم يصدر فيها الحكم النهائى.

ولعلَّ من الغريب أنه فى الوقت الذى كان فيه هذا الكتاب منشورًا بجريدة المصرى أمس الأول كانت جريدة الأهرام تنشر فى نفس اليوم والساعة على أعمدة ثلاثة خلاصة لحديث نقله حضرة مندوبها عن معالى وزير الشئون البلدية والقروية

بشأن مجار أنشئت بضاحية سيدى بشر. فى هـذا الوقـت بعينـه الـذى نشـرت فيـه المصرى نص كتاب دولة رئيس الوزراء نقل حضرة منـدوب الأهـرام عـلى معـالى الوزير تعليقًا على قصة المجارى نصه «إن كل الإجراءات التى اتخذت لإنشاء هذه المجارى وصرف نفقاتها غير سليمة».

ولعلَّ الناس قبلى أخذتهم الدهشة ولم يستطيعوا أن يوفقوا بين كتاب دولة رئيس الوزراء وتعليق معالى الوزير وهو فى نفسه حكم قبل أن يصدر حكم.

ولقد سبق كتاب دولـة رئـيس الـوزراء بيـان نشـرته الصـحف لسـعادة حـافظ رمضان باشا اعتزل به السياسة مؤقتًا. وسعادة حـافظ باشـا لم يعـرف بأنـه صـديق للوفديين ولكنه والحق يقال قد ضاق من الحال التى وصلت إليه البلاد حتى لقـد قال ما نصه «وحركة التطهير التى أملنا فيها بعض الخير الداخلى تسير فى بـطء غيـر مطمئن» وتلوح بينها تيارات أخشى معها أن تنقلب إلى معركة حزبية أو شخصية أو انتقامية.

ولعلَّ من الخير أن نضع أمام أنظار حضرات القراء طائفة من الإفك الـذى بـدا زوره مكشوفًا وبدا اختلاقه واضحًا فى خلال هذا الأسبوع ليحكم الناس حكمهـم القاسى على تلك الصحف والمجلات التى لا تعمل لمصـلحة مصـر بأيـة صـورة ومن غير ما شك:

1- عمارة عريضة

هذه المسألة لا تحتمل جدلًا ولا نقاشًا ولا بيانًا من سعادتى فؤاد سراج الـدين باشا وحسين الجندى باشا، فالأمر أهون من ذلك بكثير.

إذ السؤال الوحيد الواجب طرحه هو هل كانت الصفقة لمصلحة الوزارة أم أن هناك غبنًا على الوزارة؟

هذا هو السؤال؟

والجواب عليه صريح من أقوال سعادة وكيل الوزارة عمر الدمرداش باشا الذى قرر أنه أثناء المناقشة فى المجلس الأعلى للأوقاف بجلسة 14 يناير الماضى، رد على وزير المالية بأنَّ الفرق فى الثمن بسيط وأن لا اعتراض جوهريًا عليه.

كما أنه من المقطوع به بين جميع الأطراف فى هذا الموضوع أنَّ الصفقة رابحة بالنسبة للوزارة وأمرها ظاهر عيانًا للناس جميعًا، فلا محل بعد ذلك للبحث فى شىء آخر على الإطلاق سواء أسارت الإجراءات بطيئة مسرعة، وسواء أسبق هذا أو لحقه شراء فؤاد باشا أو غير فؤاد باشا لعمارة أخرى يملكها زوج البائعة لعمارة الأوقاف أو تملكها هى أو يملكها جنى يسكن باطن الأرض، فكل ذلك حشو ولغو ولا طائل تحته ولا نتيجة له، مادام أنَّ وزارة الأوقاف أخذت صفقة رابحة وربحها لا خلاف عليه وهو ربح كبير.

2- مجارى سيدى بشر

وهل يغنى قول لقائل بعد أن ثبت أنَّ سعادة إبراهيم فرج باشا وزير البلديات السابق هو الذى اكتشفَ المخالفات الإدارية والمالية التى وقعت فيها بلدية الإسكندرية وأنه بعث بما تبين له بمذكرة إلى البلدية، وأنه لهذه الأسباب رفض مد مدة خدمة مدير البلدية السابق وأعفاه من واجبات وظيفته فى أول أكتوبر سنة 1951 ولم يقبل فى شأنه رجاء حتى من رفعة رئيس الوزراء ورئيس الوفد المصرى.

كما طلب إجراء التحقيق مع المسئولين وإفادته عن النتيجة لتحديد المسئولية بالنسبة لباقى الموظفين.

فإذا كان الوزير الوفدي السابق هو الذى كشف عن المخالفات ففيم الكلام وفيم التشهير.

3- وكيل بنك التسليف والمائة إقطاعة

استمعت للحقيقة من وكيل بنك التسليف وهو صديق عزيز ومن أسرة كريمة

وله ثروته وما به حاجة إلى ارتكاب أية دنية والذى فعله هو الخير كل الخير وأجره على الله.

كانت الحكومة توزع إقطاعات على المعدمين كل إقطاعة خمسة أفدنة، والأرض الموزعة واقعة فى مركز شربين، فرأى بصفته نائبًا للجهة أن يسعى لخيرها، فنجح فى الحصول على ثلاثين إقطاعة وزعت على معدمين فى إحدى عشرة قرية، وكان اختيار المعدمين متروكًا لعمدة كل قرية، لأنَّ العمد وحدهم الذين يعرفون أحوال الناس فى بلادهم.

هذه هى الحقيقة المجردة من كل زيفٍ واختلاقٍ.

أتدرى كيف صورت هذه المكرمة.

صورت فى المجلة المعروفة فى عددها الأخير تحت عنوان ضخم (كبراء يدعون أنهم فقراء معدمون) ليسلبوا أرض الدولة، وتحت هذا شرح وبيان نصه: «كما ظهر أنَّ أحد كبار المعدمين وهو وكيل بنك التسليف أخذ لنفسه مائة إقطاعة من المفروض توزيعها على المعدمين.

فانظروا أيها الناس كيف ينقلب الخير شرًا، واسمعوا كيف يساء إلى الأبرياء المحسنين بالسعى الحسن فليكن عند الله وحده الجزاء على ذلك أيضًا.

تلك أمثلة ضربناها على سبيل المثال لا الحصر فإنَّ الإفك قد فشا واستشرى والباطل قد علا واستعلى.

وفى هذه الأمثلة كل العبر التى تكفى الناس للاقتناع بأنَّ حملة التشهير قد بلغت غايتها إذا استبيحت الكرامات والأعراض. وضاعت القيم الأخلاقية.

ولعلَّه قد أصبح من الواجب المحتوم أن يلجأ كل من تمسه هذه العقارب الآدمية إلى القضاء ليصون شرفه وسمعته، ولا شك أنَّ القضاء سيعطى الآثمين درسًا قاسيًا مهما طال الزمن عليهم.